ابراهيم عزيزي
دكتور في قانون المنافسة
أستاذ باحث بجامعة السلطان مولاي سليمان
الكلية متعددة التخصصات ببني ملال

تنظيم المنافسة في المغرب بين مجلس المنافسة وباقي السلط والهيئات ذات الصلة

-دراسة نظرية وعملية-

- التنظيم القانوني والمؤسساتي للمنافسة الحرة بالمغرب.
- اختصاصات مجلس المنافسة والسير العملي للإجراءات أمامه.
- أنواع قرارات مجلس المنافسة وطرق الطعن فيها في ضوء آخر القرارات الصادرة عن مجلس المنافسة.
- علاقة مجلس المنافسة بالسلطة التنفيذية وهيئات التقنين القطاعية.
- علاقة مجلس المنافسة بالمحاكم.

DAR AL AFAK
COPY

تقديم

الأستاذ عبد اللطيف الشنتوف
عضو المجلس الأعلى للسلطة القضائية

الأستاذ عادل بوكبير
نائب رئيس مجلس المنافسة

الطبعة الأولى
2026
مكتبة الرشاد سطات

الفهرس

مقدمة 7

الباب الأول
التنظيم القانوني والمؤسساتي للمنافسة بالمغرب

الفصل الأول: تطور تنظيم المنافسة 15
الفرع الأول: التطور التاريخي والقانوني للمنافسة 15
المبحث الأول: التطور التاريخي للمنافسة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية .. 16
المطلب الأول: موقف الشريعة الإسلامية من المنافسة 16
الفقرة الأولى: الأساس الشرعي للمنافسة 17
الفقرة الثانية: موقف الفقه الإسلامي من الممارسات المنافية للمنافسة 19
أولا: أحكام الاحتكار في الفقه الإسلامي 19
ثانيا: أحكام التسعير في الفقه الإسلامي 20
المطلب الثاني: تطور المنافسة في ظل القوانين الوضعية 22
الفقرة الأولى: تطور المنافسة على المستوى الدولي والوطني 22
أولا: تطور المنافسة على المستوى الدولي 22
ثانيا: تطور المنافسة على المستوى الوطني 24
الفقرة الثانية: تطور التنظيم القانوني للمنافسة بين الدستور والقوانين العادية 26
أولا: مرحلة ما قبل دستور2011 26
ثانيا: مرحلة ما بعد دستور 2011 28
ثالثا: الغاية من نظامة الاقتصاد والسوق 32
المبحث الثاني: تطور مفهوم وقواعد المنافسة في ظل الدولة الحديثة 33
المطلب الأول: مفهوم المنافسة وأهميته في ظل اقتصاد السوق 33
الفقرة الأولى: تطور مفهوم المنافسة 33
أولا: تعريف المنافسة 34
ثانيا: تطور المنافسة من معيار اقتصادي إلى مفهوم قانوني 39
الفقرة الثانية: أهمية المنافسة 41

DAR AL AFAK
COPY

أولا: مزايا المنافسة على المستوى الاقتصادي 41
ثانيا: مزايا المنافسة على المستوى الاجتماعي 42
المطلب الثاني: دور قواعد المنافسة الحديثة في حماية النظام العام الاقتصادي 43
الفقرة الأولى: التأثير المتبادل بين قانوني المنافسة والعقود 44
أولا: تراجع مبدأ سلطان الإرادة أمام قانون المنافسة 44
ثانيا: بعض مظاهر تأثير وتأثر قانون المنافسة بقانون العقود 46
الفقرة الثانية: دور المنافسة في تحقيق التوازن بين المصالح الخاصة والمصالح الاجتماعية والاقتصادية 48
أولا: قواعد المنافسة كآلية للموازنة بين المصالح الخاصة والنظام العام الاقتصادي 49
ثانيا: حماية المستهلك كمظهر من مظاهر النظام العام الاقتصادي 51
الفرع الثاني: التنظيم المؤسساتي لقواعد المنافسة بالمغرب 54
المبحث الأول: الطبيعة القانونية لمجلس المنافسة 55
المطلب الأول: الطبيعة القضائية والإدارية لمجلس المنافسة 55
الفقرة الأولى: مؤيدات الطبيعة القضائية لمجلس المنافسة 56
أولا: المؤيدات العضوية 56
ثانيا: المؤيدات الوظيفية 57
الفقرة الثانية: مؤيدات الطبيعة الإدارية لمجلس المنافسة 59
أولا: التحديد التشريعي لطبيعة مؤسسة مجلس المنافسة 60
ثانيا: الطبيعة الإدارية لمجلس المنافسة استنادا للمعيار العضوي 61
المطلب الثاني: الطبيعة الخاصة لمجلس المنافسة 61
الفقرة الأولى: تجليات الطبيعة الخاصة لمجلس المنافسة 62
الفقرة الثانية: تأثير الطبيعة الخاصة لمجلس المنافسة 63
المبحث الثاني: نطاق تدخل مجلس المنافسة 65
المطلب الأول: من حيث الأشخاص الخاضعة لمجلس المنافسة والحدود الجغرافية 66
الفقرة الأولى: من حيث الأشخاص الخاضعة لمجلس المنافسة 66
أولا: أشخاص القانون الخاص 67
ثانيا: أشخاص القانون العام 68
الفقرة الثانية: من حيث الحدود الجغرافية 71

DAR AL AFAK
COPY

المطلب الثاني: من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي 73
الفقرة الأولى: معيار النشاط الاقتصادي 73
الفقرة الثانية: الأنشطة الاقتصادية الخاضعة لرقابة المجلس 76
أولا: الاتفاق المناف للمنافسة 77
ثانيا: استغلال وضع المهمين أو لحالة تبعية اقتصادية 78
الفصل الثاني: ممارسة مجلس المنافسة لسلطته التقريرية 80
الفرع الأول: أثناء مرحلة البت في الممارسات المنافية للمنافسة 80
المبحث الأول: مسطرة تدخل المجلس 81
المطلب الأول: الإحالة على مجلس المنافسة 81
الفقرة الأولى: الإحالة الذاتية 82
الفقرة الثانية: الإحالة من قبل جهات محددة 85
المطلب الثاني: شروط قبول الإحالة وآثارها 86
الفقرة الأولى: شروط قبول الإحالة 86
أولا: الشروط الشكلية 86
ثانيا: الشروط الموضوعية 87
الفقرة الثانية: آثار الإحالة 88
المبحث الثاني: سير الإجراءات أمام مجلس المنافسة 90
المطلب الأول: آليات الفصل في الممارسات المنافية للمنافسة 90
الفقرة الأولى: مسطرة البحث والتحقيق في الممارسات المنافية للمنافسة 91
أولا: مسطرة البحث في الممارسات المنافسة للمنافسة 91
ثانيا: التحقيق في الممارسات المنافية للمنافسة 94
الفقرة الثانية: إثبات الممارسات المنافية للمنافسة 95
أولا: عبء الإثبات أمام مجلس المنافسة 95
ثانيا: وسائل الإثبات أمام مجلس المنافسة 97
المطلب الثاني: ضمانات الدفاع أمام مجلس المنافسة 99
الفقرة الأولى: حقوق الدفاع أمام مجلس المنافسة 100
أولا: مبدأ التواجهية والحياد 100
ثانيا: مبدأ حضور الجلسات ومناقشة القضية 101

DAR AL AFAK
COPY

الفقرة الثانية: مبدأ السرية أمام مجلس المنافسة 102
الفرع الثاني: على مستوى قرارات مجلس المنافسة 105
المبحث الأول: أنواع قرارات مجلس المنافسة وأثرها في ضبط السوق 105
المطلب الأول: القرارات الإلزامية لمجلس المنافسة 106
الفقرة الأولى: شكليات قرارات مجلس المنافسة 106
أولا: بيانات قرار مجلس المنافسة 107
ثانيا: تعليل قرارات مجلس المنافسة 108
الفقرة الثانية: مختلف القرارات الإلزامية لمجلس المنافسة ومدى فعاليتها في ضبط السوق 109
أولا: مختلف القرارات الإلزامية للمجلس 109
ثانيا: مدى فعالية مجلس المنافسة في ضبط السوق 116
المطلب الثاني: القرارات غير الإلزامية لمجلس المنافسة 120
الفقرة الأولى: أنواع القرارات غير الإلزامية الصادرة عن المجلس 120
أولا: الاستشارة الإجبارية 121
ثانيا: الاستشارة الاختيارية 121
الفقرة الثانية: دور القرارات غير الإلزامية في توجيه الفاعلين في مجال المنافسة 122
المبحث الثاني: تنفيذ قرارات مجلس المنافسة بين القواعد العامة والخاصة 124
المطلب الأول: القيمة القانونية لقرارات مجلس المنافسة 125
الفقرة الأولى: حجية قرارات مجلس المنافسة 125
الفقرة الثانية: القيمة القانونية لآراء وتوصيات مجلس المنافسة 127
المطلب الثاني: آليات تنفيذ قرارات مجلس المنافسة 129
الفقرة الأولى: الإجراءات السابقة لتنفيذ قرارات مجلس المنافسة 129
أولا: تبليغ قرارات مجلس المنافسة 129
ثانيا: نشر قرارات مجلس المنافسة 131
الفقرة الثانية: الغرامة التهديدية كآلية لتنفيذ قرارات مجلس المنافسة 134
أولا: الأحكام العامة للغرامة التهديدية 134
ثانيا: الأحكام الخاصة بالغرامة التهديدية في قرارات مجلس المنافسة 135

DAR AL AFAK
COPY

الباب الثاني
علاقة مجلس المنافسة بباقي السلط والهيئات ذات الصلة

الفصل الأول: علاقة مجلس المنافسة ببعض الهيئات المشابهة له 140
الفرع الأول: تنازع الاختصاص بين مجلس المنافسة وبعض هيئات الضبط الاقتصادي 140
المبحث الأول: تجليات تنازع الاختصاص بين مجلس المنافسة وهيئات الضبط الاقتصادي 141
المطلب الأول: هيئات نظم المشرع حدود اختصاصها مع مجلس المنافسة..... 142
الفقرة الأولى: حدود الاختصاص بين مجلس المنافسة والهيأة العليا للاتصال السمعي البصري..... 142
الفقرة الثانية: حدود الاختصاص بين مجلس المنافسة والوكالة الوطنية لتقنين المواصلات..... 144
المطلب الثاني: هيئات لم ينظم المشرع حدود اختصاصها مع مجلس المنافسة..... 146
الفقرة الأولى: تنازع الاختصاص بين مجلس المنافسة والوكالة الوطنية للموانئ..... 146
الفقرة الثانية: تنازع الاختصاص بين مجلس المنافسة وبنك المغرب..... 147
المبحث الثاني: سبل تجاوز تنازع الاختصاص بين مجلس المنافسة وهيئات الضبط الاقتصادي..... 148
المطلب الأول: الاختصاص العام والأصيل لمجلس المنافسة..... 148
المطلب الثاني: التعاون والتنسيق بين مجلس المنافسة وهيئات التقنين القطاعية 151
الفرع الثاني: تنازع الاختصاص بين مجلس المنافسة والسلطة القضائية 152
المبحث الأول: تجليات تنازع الاختصاص بين سلطة المنافسة والسلطة القضائية..... 153
المطلب الأول: اختصاص مجلس المنافسة في بعض المنازعات التجارية والإدارية..... 153
الفقرة الأولى: الاختصاص في الممارسات المنافية للمنافسة والمنافسة غير المشروعة..... 153
أولا: إمكانية اختصاص القضاء في الممارسات المنافية للمنافسة 154
ثانيا: تنازع الاختصاص بين مجلس المنافسة والقضاء على مستوى المنافسة غير المشروعة..... 155
الفقرة الثانية: تدخل مجلس المنافسة في مجال اختصاص القضاء الإداري 157
المطلب الثاني: سبل تجاوز تنازع الاختصاص بين مجلس المنافسة والقضاء 160
الفقرة الأولى: وضع معايير للتمييز بين اختصاص مجلس المنافسة والقضاء..... 160

DAR AL AFAK
COPY

أولا: من حيث موضوع النزاع 160
ثانيا: من حيث طبيعة النزاع 162
الفقرة الثانية: تجاوز التنازع والتنافر إلى التعاون والتكامل 164
أولا: تنظيم مسطرة البت في تنازع الاختصاص 164
ثانيا: التنسيق والتعاون بين مجلس المنافسة والقضاء للبت في ملفات المنافسة 166
المبحث الثاني: ازدواجية الاختصاص بين سلطة المنافسة والسلطة القضائية 167
المطلب الأول: تدخل القضاء المدني والزجري في مجال المنافسة 168
الفقرة الأولى: تدخل القضاء المدني في قضايا المنافسة 168
أولا: إبطال الاتفاقات المنافية للمنافسة 168
ثانيا: التعويض عن الممارسات المنافية للمنافسة 172
ثالثا: وقف تنفيذ قرارات مجلس المنافسة 176
الفقرة الثانية: تدخل القضاء الزجري في مجال المنافسة 179
المطلب الثاني: القضاء كجهة مختصة للنظر في الطعون ضد قرارات مجلس المنافسة 181
الفقرة الأولى: الطعن في قرارات مجلس المنافسة أمام محكمة الاستئناف بالرباط 183
الفقرة الثانية: الطعن في قرارات مجلس المنافسة أمام الغرفة الإدارية بمحكمة النقض 186
الفصل الثاني: تدخل السلطات التقليدية للدولة في مجال المنافسة 189
الفرع الأول: تمركز سلطة المنافسة بين سلطات الدولة التقليدية 190
المبحث الأول: سلطة المنافسة كسلطة إدارية مستقلة 190
المطلب الأول: خلفيات نقل سلطة ضبط المنافسة إلى مجلس المنافسة 191
الفقرة الأولى: خلفيات نقل سلطة المنافسة من السلطة التنفيذية إلى مجلس المنافسة 192
الفقرة الثانية: خلفيات نقل سلطة المنافسة من القضاء إلى مجلس المنافسة 194
أولا: عدم قدرة المحاكم على مواكبة تطورات مجال المنافسة 195
ثانيا: تطور آليات حل المنازعات 195
المطلب الثاني: مميزات السلطة الإدارية المستقلة 196
المبحث الثاني: علاقة مجلس المنافسة بالسلطة التشريعية 199
المطلب الأول: استشارة مجلس المنافسة في القوانين المتصلة بالمنافسة 200
المطلب الثاني: الحد من سلطة مجلس المنافسة 202

DAR AL AFAK
COPY

الفقرة الأولى: حالات الحد من سلطة مجلس المنافسة 202
أولا: تدخل القانون في مجال حرية الأسعار والمنافسة 202
ثانيا: الاتفاقات التي تساهم في التقدم الاقتصادي والتقني 205
الفقرة الثانية: المبررات الاقتصادية والاجتماعية للحد من المنافسة الحرة 205
الفرع الثاني: علاقة مجلس المنافسة بالسلطة التنفيذية 206
المبحث الأول: مدى استقلالية مجلس المنافسة عن السلطة التنفيذية 207
المطلب الأول: على مستوى المعيار العضوي والمؤسساتي 207
الفقرة الأولى: على مستوى المعيار العضوي 208
الفقرة الثانية: على مستوى المعيار المؤسساتي 211
المطلب الثاني: على مستوى المعيار المالي والإداري 212
أولا: على مستوى المعيار المالي 212
ثانيا: على مستوى المعيار الإداري 213
المبحث الثاني: تدخل السلطة التنفيذية في مجال الأسعار والمنافسة 214
المطلب الأول: مظاهر تدخل السلطة التنفيذية في مجال الأسعار والمنافسة 214
الفقرة الأولى: مختلف الحالات التي تتدخل فيها الدولة لتنظيم الأسعار 215
أولا: حالات تدخل الدولة في مجال تنظيم الأسعار 215
ثانيا: دور لجن المراقبة في تنظيم الأسعار والمنافسة وحماية المستهلك 216
الفقرة الثانية: حالة الطوارئ الصحية كنموذج لتدخل الدولة في تنظيم الأسعار 218
المطلب الثاني: حق السلطة التنفيذية في تجاوز قرارات مجلس المنافسة 220
الفقرة الأولى: على مستوى الممارسات المنافية للمنافسة 220
الفقرة الثانية: على مستوى مراقبة عمليات التركيز الاقتصادي 223
أولا: تقديم طلب دراسة معمقة لعملية التركيز الاقتصادي 223
ثانيا: سلطة التصدي لقرارات مجلس المنافسة 224
خاتمة 227
أولا: خلاصات 227
ثانيا: توصيات 229
لائحة المراجع المعتمدة 231
الفهرس 242



الكاتب ابراهيم عزيزي من مواليد 1994 ببنسليمان.

- قاض بالمحكمة الابتدائية بأبي الجعد (2020-2024).
- عضو مختبر الدراسات القانونية والسياسية بجامعة السلطان مولاي سليمان الكلية متعددة التخصصات بني ملال.
- عضو لجنة الذاكرة القضائية بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية.
- أستاذ زائر بكلية الحقوق أكدال والمحمدية.
- دكتور في القانون الخاص (تخصص قانون المنافسة).
- حاصل على الإجازة في القانون الخاص سنة 2015 وماستر الوسائل البديلة لحل المنازعات سنة 2017 بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء.
- خريج المعهد العالي للقضاء بالرباط (الفوج 43 للملحقين القضائيين سنة 2018-2020).
- حاصل على دبلوم تقني من مكتب OFPPT ببنسليمان سنة 2015.
- للكاتب عدة مقالات مرتبطة بالمجال القانوني منشورة بمجلات مفهرسة وطنيا ودوليا، كما شارك بمداخلات في العديد الملتقيات العلمية المتعلقة بالمجال القانوني بصفة عامة وبقانون المنافسة خاصة.

مطبعة الأمنية - الرباط

9 789920 477017

120 درهما

DAR AL AFAK
COPY